



في هذا العدد

منعاً لـ "العرقنة"

رغم المشاركة النسبية بين دائرة واخرى في الانتخابات النيابية التي جرت في 15 ايار 2022، ونجاح الدولة ومؤسساتها في انجاز هذا الاستحقاق في الداخل والخارج، ظلت الاراء منقسمة في شأن ما ستحملة النتائج من انعكاسات على الواقع الداخلي الذي يزرح تحت ازمات اقتصادية ومالية واجتماعية لم ير شعب لبنان مثيلاً لها.

لقد جرب اللبنانيون كثيراً مغامرات رفض الآخر، لكن المؤسف انهم ما تعلموا شيئاً لا من تاريخهم القريب ولا من بعيد. تاريخهم الحديث جدا مليء بالانقسامات التي راحت تنقل البلد من حفرة الى اخرى، فكان ما كان. الواضح ما في السيء الذي وصلنا اليه ان الجميع يخوضون معارك التكتل السياسي من دون الاخذ في الاعتبار وضع لبنان الحالي والذي اقل ما يقال عنه انه "مهترى"، وان الجمهورية بنظامها الجمهوري البرلماني الديمقراطي صارت في عين العاصفة في ظل تطورات اقليمية ودولية لا ترحم احداً.

لقد انتجت الانتخابات النيابية قوى واحكاما سياسية متشابهة الاوزان، لكنها متنافرة حد الخصومات القاتلة. الجميع يستعرض قواه ولا يطوي صفحة التحشيد للانتخابات. بل الاسوأ ان الكل يشحذ "سكين الجماهير" بشعارات لا قدرة للبنان على احتمالها في ظل انهيار كبير ومروع نزل على الجميع بلا استثناء. فالجميع فقد القدرة الشرائية، والجميع اصاب منهم انهيار المصارف مقتلاً، والجميع صار يبحث عن الدواء ولقمة العيش. والخطر في هذا كله ان بعضاً منا، وهم اولادنا، غادروا دولتهم ليجتروا عن وطن جديد لهم.

في محطات كثيرة كانت القوى السياسية اللبنانية تتصارع لتحوز من البلد شيئاً على ما تعزز به حضورها في موازاة غيرها، من دون اي اعتبار لواقع الدولة شعبا ومؤسسات. وعلى مدى التاريخ اللبناني لم تتشكل لوحة سياسية للبنان على هذا القدر من الاستفزاز ومن دون أن يعقبه عنف وشور مستطيرة في كل حذب وصوب. ويكون من نتائج انبعث الشور المستطيرة واندلاع العنف ان يصبح البلد اكثر من واحد، متشظياً ومتناثراً وغير قادر على البقاء.

في تاريخ لبنان، لم يحدث ان اراد اللبنانيون بانفسهم وقرروا سلوك مثل هذه المسالك، دائماً كان ثمة خارج متحكم ومقرر في شؤونهم، ويضطلع بوظيفة تغليب طرف على آخر. القرائن كلها توحى ان ثمة تكراراً مريراً لتاريخ النزاعات اللبنانية بحرفه تقريبا من دون تغييرات تذكر، اللهم في ما يخص طموح كل جماعة على حدة.

الخشية اليوم هي ان تأخذ هذه القوى الجديدة والمتنوعة والمتخاصمة، المتقاربة في احكامها واوزانها، البلد نحو استعصاء سياسي، وتتمترس خلف جدار الشعارات وتغيب عنها السياسة لصالح استعراض القوة. ويأخذنا هذا المشهد الى ما حصل قبلاً في العراق حيث انتجت انتخاباته قوى سياسية شبه متوازنة، ما شكل مانعاً من تشكيل حكومة تُسيّر شؤون البلاد التي انهكتها الانقسامات وحروب الارهاب.

هذا التماثل في المشهد بين البلدين يدفع إلى السؤال: هل نحن امام عرقنة لبنان؟ وهل للبنان القدرة على احتمال واقع كهذا؟ والى متى ركوب منطق التحديات فيما البلد يسقط سقوطاً حراً ولا يوجد من يحد من هذا الانهيار؟ وكيف السبيل الى الصعود من القعر الذي نزلنا وأنزلنا اليه؟

الارادة السياسية الخارجية لها ويا للأسف اذرع داخلية لا تُغلب طرفاً على طرف آخر وحسب، بل ايضا تغلب مناطق على اخرى، الى حد انها تبدو ارادة التفريق والتشتيت من دون منازع، وبعض الافرقاء يتلقون بصدر رحب.

العرقنة تحوم حولنا، لكن اذا اراد اللبنانيون العبور والنجاة منها، فليس لديهم غير التمسك بالدولة الواحدة القوية، وصرف النظر عن تلك الدولة التي يراها كل طرف مناسبة له وتخدم مصالحه الخاصة والضيقة. عندها فقط تمنح العرقنة وننقذ بلدنا.

"الامن العام"